العدد (2082) السنة الثامنة - الاحد (27) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مؤتمر اقتصادي: الضرورة تتجه إلى إجراءات حكومية لتحسين الخدمات ورفع المستوى المعيشي

بغداد / احمد عبد ربه

خلص مؤتمر اقتصادي عقد في بغداد أمس السبت إلى ضرورة الإسراع بتنفيذ مطالب المحتجين التي كانت جلها اقتصادية بحتة.

ودعا باحثون وخبراء اقتصاديون خلال المؤتمر الذي نظمه مصرف الخليج التجاري إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حكومية للارتقاء بواقع الخدمات وتحسين المستوى المعيشي للفرد مع إجراء إصلاحات اقتصادية من شأنها أن تعالج الظواهر والاختلالات البنيوية والهيكلية في الاقتصاد العراقي.

وقال رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر أبو طالب الهاشمي: أن هذا المؤتمر عقدته مجلة الملف الاقتصادي بالتعاون مصرف الخليج التجاري من اجل الحوار الايجابي والفعال بين الحضور والوصول إلى النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها المؤتمرون.

وأضاف الهاشمي: أن الهدف الرئيسي من عقد المؤتمر جاء بضرورة النظر بالمطالب الشعبية للمتظاهرين والتركيز على العدالة بين كافة فئات المجتمع والعمل على التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد المالي والإداري بكل إشكاله لافتاً إلى ضرورة دعم البطاقة التموينية والعمل الحثيث على بيئة اقتصادية خصبة من شأنها أن تساهم في رقي المجتمع العراقي والمساعدة في بث الوعي الاقتصادي بين أبناء الشعب.

وقد تضمن المؤتمر ثلاثة محاور حيث تناول المحور الأول البطالة في العراق وطرق العلاج لهذه الظاهرة، فيما ناقش الحور الثاني تداعيات نقص الخدمات على الوضع الاقتصادي فيما عرض المحور الثالث لدور البطاقة التموينية في تحقيق الأمن الغذائي.

وقال الخبير الاقتصادي مهدي الحافظ خلال ورقة عمل له أثناء المؤتمر: علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار تنمية العراق فليس هنالك سياسة موحدة للحكومة العراقية في معالجة مظاهر الفساد الإداري والمالي فالبطالة تكثر بالقوى العاملة من الشعب.

من جانبه دعا الدكتور احمد ابريهي إلى ضرورة السعي لتطوير الإمكانية الاقتصادية وعدم الاعتماد الكلي على النفط لافتاً إلى أن المورد النفطي هو رهن الأحداث الخارجية مشيراً إلى ضرورة القيام بالقطاعات الصناعية والزراعية والاهتمام بالبنية التحتية .

من جانبه قال الخبير في شؤون الطاقة الكهربائية محمود الزيدي: إن الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تدهور الطاقة الكهربائية وتفاقم عملها يرجع ذلك لأيام العقوبات الاقتصادية وفقدان القوانين الصارمة التي من شانها أن تمنع التجاوزات على محطات الكهرباء.

وأضاف الزيدي: انه يوجد بالعراق أكثر من (١٥ مليون مولدة) في حين يكون قيمة المبالغ المصروف على هذه المولدات وصلت إلى (١٨ ألف مليار دينار عراقي).

إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي فاروق الرمضاني : الضرورة تتجه إلى وضع فترة زمنية للبطاقة التموينية وعدم العمل بها في المستقبل شريطة أن ننهض بالواقع المعيشي للمجتمع العراقي والعمل على القيام بالجمعيات التعاونية والعمل على إعادة وتأهيل الأسواق المركزية.

وقد حضر المؤتمر نخبة من الاقتصاديين والإعلاميين والخبراء والأكاديميين، وسوف نعرض مجمل أعمال هذا المؤتمر في الملحق الاقتصادي ليوم بعد غد الثلاثاء.

أكدوا تضارب القوانين السياسية مع الاقتصادية في الأولويات

برلمانيون: تشكيل لجان لتقييم الأداء الحكومي وتفعيل الجانب الخدمي والاقتصادي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

كشف عضو في اللجنة الاقتصادية سلمان الموسوي عن اتفاق بين اللجنة الاقتصادية والمالية مع وزارة المالية على تشكيل لجنة متخصصة لتقديم الوزارات والهيئات المستقلة كشوفاتها الحسابية شهرياً.

وقال الموسوي لوكالة كردستان للإنباء (آكانيوز) إن اللجنتين المالية والاقتصادية وصلتا إلى اتفاق متكامل مع وزارة المالية بمنع تسليم الوزارات مخصصاتها الشهرية مالم تقدم كشوفاتها الحسابية الختامية عن الشهر السابق".

وأضاف الموسوي أن لجنة مشتركة ايضاً ستعمل على انجاز الكشوفات الحسابية للأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩و ٢٠١٠ بالتنسيق مع هيئة النزاهة ومكاتب المفتش العام في تلك الوزارات".

ودعت وزارة المالية في ٦ كانون الثاني الماضي الوزارات والهيئات الحكومية لتقديم حساباتها الختامية نهاية كل شهر.

وأوضح أن عدم تقديم الحسابات الختامية من قبل الوزارات يسبب خللاً اقتصاديا واضحاً ويساهم أيضاً في رفع نسبة مستوى الفساد الإداري والمالي في دوائر الدولة.

وتابع أن عمل اللجنة سيبدأ اعتباراً من اليوم الأحد وهي ستطلب من الوزارات أن تقدم كشوفات حسابية رسمية عن مصروفاتها المالية وتقديمها للوزارة المالية".

وطالب البنك المركزي العراقي في وقت سابق، ديوان الرقابة المالية بتقديم الحسابات الختامية لموازنة عام ٢٠١٠.

ولم تقدم الوزارات الحكومية حساباتها الختامية للأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و٢٠١٠بسبب التراخي الحكومة في متابعة ملف الموازنة وآليات صرفها .

إلى ذلك قال عضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين العبطان إن القوانين ذات الطابع السياسي تعيق أقرار القوانين ألاقتصادية في وقتها المحدد.

وأضاف العبطان لوكالة بغداد بوست إن القوانين المتعلقة بالإدارة العامة للبلاد والتي فيها نمط سياسي تعيق أقرار قوانين الاقتصادية في وقتها المحدد ضمن جدول الأعمال".

وتابع أن اللجنة الاقتصادية النيابية من المفترض أن تقدم قانون وزارة التجارة وقانون البنية التحتية خلال جلسة الأسبوع المقبل لكن قوانين النزاهة ومجلس القضاء والمحكمة ألاتحادية سترجئ أقرار هذه القوانين".وأشار إلى أن القوانين الاقتصادية ليست أقل أهمية من القوانين الأخرى لما لها دور فعال في تنمية الواقع الاقتصادي ومعالجة المشاكل المالية والنقدية".

وطالبت اللجنة الاقتصادية النيابية، الحكومة بتقديم مسودات القوانين التي من شأنها الارتقاء بالواقع الاقتصادي وتدعم تنفيذ الخدمات الرئيسة في البلاد.

ولم يشرع مجلس النواب منذ تشكيله حتى الآن سوى قانونين هما قانون نواب رئيس الجمهورية والموازنة العامة للدولة على الرغم من مرور ٤٣ جلسة على تشكيله.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد في تضييفه في مجلس النواب في الجلسة النيابية الأربعين بان هناك مشاكل وقوانين قديمة تعيق النهوض بواقع الاقتصادي في البلاد.

في غضون ذلك علل الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون عدم وجود مشاريع كبيرة داخل العراق، وذلك لقلة التخصيصات وضعف الإدارة الاقتصادية وعدم وجود عناصر فنية من التكنوقراط لمراجعة تلك المشاريع.

وقال انطون (للوكالة الاخبارية للانباء) : ان سبب عدم وجود مشاريع كبيرة داخل العراق يعود لقلة التخصيصات وضعف الادارة الفنية وعدم وجود عناصر فنية من التكنوقراط لمتابعة تلك المشاريع وهجرة الكثير من ذووي الاختصاصات والكفاءات وعدم استقطاب الباقين منهم،مشيرا الى انه من المفترض الاهتمام بهذه الشريحة التي من خلالها يتم تنفيذ المشاريع على اكمل وجه.

ودعا انطون الحكومة الى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والتخلص من العناصر الفاسدة والطفيلية الفائضة عن حاجة الوزارات واستقطاب العناصر الكفوءة.

الى ذلك كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عن خطط سريعة لمتابعة وزارة التجارة لتوفير مفردات البطاقة التموينية، اضافة الى اطلاعها على العقود.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عامر الفايز (للوكالة الإخبارية للانباء): لدى اللجنة خططاً سريعة لمتابعة وزارة التجارة لتوفير مستلزمات البطاقة التموينية، فضلاً عن الاطلاع على العقود، "كاشفاً عن"اتصالات مع وزارة الزراعة والمديريات في المحافظات للوصول إلى بعض القرارات مثل إطفاء بعض ديون مربي الدواجن، وأصحاب الثروة الحيوانية فضلاً عن معالجة مشاكل صيادي الأسماك والمتعلقات التي تساهم في النهوض الزراعي" .

وأضاف الفايز: من بين التحركات التي عملت عليها اللجنة إجراء اتصالات مع لجنة الاستثمار الوطنية للوقوف على ملف تلكؤ وعرقلة الاستثمار في العراق ومعرفة الأسباب التي جعلته يتراجع.

العامري: قطاع النقل بحاجة إلى استثمارات هائلة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد وزير النقل هادي العامري أن وزارته بحاجة إلى مليارات الدولارات لتحسين واقع النقل في العراق، في حين أن ما تم تخصيصه للوزارة للعام الحالي قليل جدا لا يلبي طموح الخطط الموضوعة.

وأوضح العامري بحسب إذاعة العراق الحر أن وزارة النقل بحاجة إلى ١٠ مليارات دولار لتحسين السكك الحديد في عموم البلاد، ومليارى دولار للقضاء على الزخم المروري في العاصمة بغداد عبر انشاء شبكة طرق كبيرة.وأشار وزير النقل إلى أن الموانئ العراقية التي تبلغ طاقتها الاستيعابية ٢٠ مليون طن سنويا من المواد، من المتوقع أن تستقبل بحدود ١٠٠ مليون طن في السنوات المقبلة، ولفت إلى أن هذا الأمر يدعو إلى التوجه نحو الاستثمار، على حد قوله.

وأشار إلى أن ميناء الفاو الكبير الذي ستشيده شركة ايطالية بعد تقديم التصاميم الخاصة به وتم الاتفاق معها على أنشاء رصيف للخدمات يحتاج إلى ٥-٦ مليار دولار ويستغرق انجاز المرحلة الأولى منه نحو سنتين ونصف، مبيناً انه سيلجأ إلى الدفع الآجل أو القروض الميسرة الدفع في حالة إخفاق الوزارة بإنشائه عن طريق الاستثمار.

إلى ذلك أعلنت الشركة العامة للسكك الحديدية إن عائداتها لشهر شباط الماضي بلغت مليار ونصف مليون دينار عراقي .

و قال مدير عام السكك رافع يوسف عباس لوكالة كردستان للإنباء(آكانيوز) إن "إيرادات الشركة العامة للسكك الحديد وصلت في شهر شباط الماضي مليار ونصف المليار دينار عراقي نتيجة التطور في مجال النقل السككي في البلاد".

وأضاف أن "الشركة تسعى إلى تطوير عائداتها المالية من عمليات النقل السككي لتنمية واقع الشركة المالية وإيفاء الديون المترتبة عليها التي تأخذها من المصارف الحكومية".

وتابع أن"الشركة تعمل على التنسيق مع شركات عالمية للقيام بتنفيذ مشاريع خدمية تتعلق بتطوير مجاتل النقل السككي في البلاد كما هو الحال في الدول المجاورة".

وأعلنت وزارة النقل أنها ستطرح في نيسان المقبل جولة تراخيص السكك الحديد.

ويسعى العراق إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر القناة الجافة التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا، وتعد اكبر قناة نقل في العالم.

الزراعة: العراق سيصل لمرحلة الاكتفاء الذاتي عند انتهاء مشروع منظومة الري الحديثة

بغداد / السومرية نيوز

أكدت وزارة الزراعة أن العراق سيصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في أغلب المحاصيل الغذائية عند الانتهاء من مشروع منظومة الري الحديثة، فيما أكدت استعداداتها المباشرة بعملية ترقيم الثروة الحيوانية لتوزيع الأعلاف بشكل عادل.

وقال وزير الزراعة عز الدين الدولة لـ"للسومرية نيوز" إن "العراق سيصل إلى ٨٠٪ من مرحلة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمحاصيل الغذائية من الخضر والفواكه عند الانتهاء من مشاريع منظومات الري الحديثة التي تعتمد على الرش بالتنقيط"، مبينا أن "مشاكل الزراعة في العراق متعددة ومتداخلة، كالتصحر وشحة المياه وهجرة الفلاح وقلة الأموال".

وأضاف الدولة أن "الوزارة باشرت بمشروع زراعة ثلاثة ملايين دونم من المحاصيل الزراعية باستخدام تقنيات الري الحديثة، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المشروع ثلاثة ملايين طن من المحاصيل الزراعية، وثلاثة ملايين طن أخرى من الأعلاف"، مشيرا إلى أن"الري بالتنقيط يقلل من استخدام المياه ويوفر إنتاجية أكثر من المحاصيل".

وأشار الدولة إلى أن "الوزارة ستقوم بدعم الفلاح والمزارع بما يحتاجه من آلات زراعية وبذور وأسمدة كيماوية ومبيدات، فضلا عن توفير البيوت البلاستيكية وبقروض ميسرة"، موضحا أن "٥٠٪ من كلفة الدعم ستتحمله الوزارة فيما يتحمل الفلاح والمزارع النسبة المتبقية على شكل قروض ميسرة لفترات طويلة".

وفي سياق متصل أكد وزير الزراعة أنه "سيتم المباشرة قريبا بعملية ترقيم الثروة الحيوانية لمربي الأغنام والماعز والأبقار والجاموس في العراق"، لافتا إلى أن "عملية الترقيم ستوفر إحصائية للوزارة بإعداد الثروة الحيوانية في العراق، كما ستقوم بتوزيع الأعلاف المدعومة لمربي الثروة الحيوانية بشكل عادل".

وكانت الحكومة العراقية أطلقت، في آب من العام ٢٠٠٨، مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لدعم المشاريع الاستراتيجية، فضلا عن صندوق إقراض صغار الفلاحين.

يذكر أن القطاع الزراعي في العراق يعاني من تراجع كبير منذ سنوات، بسبب الحروب المتعددة التي خاضها خلال الفترة السابقة، فضلا عن قلة الدعم الحكومي للقطاع، وإتباع سياسة الانفتاح غير المدروسة على استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار والدول الأخرى، حتى بات العراق واحداً من كبار المستوردين للمنتجات الزراعية في المنطقة.

مزارعو كربلاء يطالبون بحل اتحاد الجمعيات الفلاحية

كربلاء / السومرية نيوز

طالب مزارعون في محافظة كربلاء بحل اتحاد الجمعيات الفلاحية بحجة عدم جدواه، لعدم قيامه بمتابعة مشاكلهم، فيما عبر مسؤولون في الاتحاد عن خيبة أملهم إزاء الأداء الحكومي، متهمين الحكومة المحلية والدوائر المعنية بتجاهل مساعيهم.

ويقول المزارع حسين عليوي من أهالي قضاء الهندية لـ"السومرية نيوز": إن اتحاد الجمعيات الفلاحية لم يعد له دور"، موضحا أن "المزارعين يواجهون مشاكلهم المتعلقة بقطاع الزراعة بأنفسهم ولم يعمد الاتحاد لحل المشاكل ومنها توفير البذور والأسمدة والآلات والمعدات الزراعية والقروض". ويضيف عليوي: إن اتحاد الجمعيات الفلاحية تولى قبل ٢٠٠٣ مهمة توفير البذور والأسمدة الكيمياوية للمزارعين وبأسعار زهيدة لكنه حالياً لا يقوم بأي شيء من ذلك".

ويضم اتحاد الجمعيات الفلاحية بكربلاء نحو ٣٠ جمعية موزعة على مناطق مختلفة من المحافظة، فيما جرت آخر انتخابات لاختيار هيئات الاتحاد والجمعيات في تشرين الثاني الماضي بحضور مسؤولين محليين وممثلين عن الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية.

من جانبه، يؤكد المزارع أبو جواد إن: الاتحاد يمثل عددا قليلا من المزارعين ولا يمثل الجميع مبينا أن الاتحاد يقوم على أساس المحاباة والعلاقات الشخصية ولم تكن انتخاباته شفافة ولا واضحة".

بدوره يرفض رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية بكربلاء حسين المعمار هذه الاتهامات، مشددا على أن الانتخابات كانت شفافة وواضحة وتمت بإشراف مسؤولين محليين وممثلين عن الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية".

ويعزو المعمار الانتقادات التي يوجهها المزارعون للاتحاد إلى "عدم درايتهم بالمشاكل التي يواجهها موضحا أن الدولة لم تعد تدعم اتحاد الجمعيات الفلاحية، كما كان الأمر في السابق ونحن لا نملك سوى المساعي لطرح المشاكل على المسؤولين، وليس بمقدورنا إجبارهم على الاستماع لها".

ويعرب محافظ كربلاء آمال الدين الهر عن استعداد الحكومة المحلية للدعم المتواصل لقطاع الزراعة واصفاً قطاع الزراعة بكربلاء بأنه "الأفضل قياسا بالمحافظات الأخرى".

واكد على أن الحكومة المحلية تعمل دائما على تذليل المشاكل مشيرا إلى أن حكومة كربلاء اشترت جميع تمور الموسم الماضي من المزارعين بأسعار جيدة، كما قامت بتبطين أنهر عديدة بعد تخصيص مائة مليون دولار لهذا الغرض".

وفي السياق ذاته، يلفت مدير عام زراعة كربلاء رزاق علي الطائي إلى وجود تنسيق بين مديرية الزراعة واتحاد الجمعيات الفلاحية، قائلا في حديث لـ"السومرية نيوز، "هناك تنسيق فيما بيننا حول مشاكل الأراضي ولجان الكشف عليها .

ويعزو الطائي التراجع في دور الإتحاد إلى "ما شهده العراق من أحداث منذ ٢٠٠٣ وما رافقها من إعادة هيكلة لعدد من مؤسسات الدولة"، موضحا أن "الاتحاد كان له دور بارز قبل التغيير في مجال إيصال البذور والأسمدة للمزارعين وفي مجال الحجز على الآلات والمكائن الزراعية".

من جانبه، يشير رئيس لجنة الزراعة بمجلس كربلاء، ستار العرداوي، إلى إن "الإتحاد العام للجمعيات الفلاحية أدرج ضمن منظمات المجتمع المدني مما أفقده أهميته لأنه لم يعد يملك الكثير من الموارد بعد أن رفعت الدولة يدها عنه"، معربا عن "أمله بأن تعيد الدولة اهتمامها بالاتحاد".

ويتابع "نلحظ توجها جديا من قبل الحكومة الاتحادية لدعم قطاع الزراعة، ولعل ذلك سيؤدي أيضا إلى دعم اتحاد الجمعيات الفلاحية".

يذكر أن الجمعيات الفلاحية استحدثت بموجب قانون التنظيم الفلاحي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بهدف النهوض بالواقع الزراعي، لكي تكون وسيطا بين الدولة وبين المزارعين، ومارست خلال سنوات عديدة دورا بارزا في دعم الزراعة.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي طالب الاثنين الماضي، خلال مهرجان الأسبوع الزراعي الثالث الذي أقامته وزارتي الزراعة والموارد المائية باتخاذ الخطوات اللازمة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، مشددا على ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي بأسرع وقت ممكن، وعدم الاعتماد على الثروة النفطية بشكل أساس، لافتا إلى أن جميع المعايير والأعراف ترفض اعتماد العراق على الثروة النفطية وترك بقية الثروات كالزراعة والسياحة.

و توقع رئيس الوزراء قيام وزارتي الزراعة والموارد المائية بدعم المزارعين من خلال برامج الإرشاد الزراعي وتحسين نوعية البذور وتوفير القروض الزراعية، متوقعاً إحداث نقلة نوعية في القطاع الزراعي بعد استغلال المياه الموجودة في باطن الأرض.

أسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠